

# الاستدلال بالإجماع عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)

## بحث في أصول النحو

الكلمات المفتاحية

(الاستدلال – الإجماع – الأصول)

د. انتصار سالم إبراهيم

وزارة التربية / مديرية التربية – الرصافة الثانية

د. زينب باسم كامل

وزارة التربية / الكلية التربوية المفتوحة

Unanimous Agreement among  
Grammarians as viewed by Ibin Malik  
(d .672h.)

**Keywords**

**(Inference- Unanimity -Principles)**

**By**

**D. Zainab Bassel Kamel: Ministry of Education ..the open educational college**

**D.Entesar Salem Ibrahim : Ministry of Education ..Education direction of rusafa-2**

الإجماع مصطلح فقهي ، وقد أخذه مؤسسو علم العربية الأوائل من الفقهاء كأصل من الأصول التي تُبنى عليه القواعد النحوية ، وحاول النحويون المتأخرون تطبيقه على مسائل العربية ونحوها ، ومن هؤلاء ابن مالك الذي اعتمد على الإجماع بأنماطه الثلاثة ( إجماع العرب ، وإجماع القراء ، وإجماع النحاة) في استدلالاته ومناقشاته وردوده على النحويين .

ومن هنا فان هذه الدراسة ترفض اتهام بعض النحويين من القدماء والمحدثين بخروج ابن مالك عما أجمع عليه النحويون في إثبات الأحكام النحوية؛ لكنها تعترف أنه وقع في وهم حينما ادخل بعض المسائل النحوية في دائرة الإجماع النحوي وهي ليست منه .

### Research Summary :

Unanimity is religious term taken from theologians by Arab grammatical rules are built . late grammarians tried to ably the criterion of unanimity to the Arabic language and its issues and grammar . One of those grammarians is Ibin Malik who depended on the three types of unanimity (Arab's unanimity , readers, unanimity and grammarians, unanimity ) in reaching his conclusions and defending his views before other grammarians . the present study rejects the charge attributed to Ibin Malik by some ancient and modern grammarians in saying that IbinMalk deviated from what grammarians approve unanimously . However , the study has proved that he falls in the fallacy of including some grammatical issues within the area of unanimity which are not so .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين

أما بعد.

فبعد الإجماع من الأدلة النحوية المعتبرة التي اقتبسها علماء العربية من علماء أصول الفقه ؛ لغرض استنباط القواعد اللغوية ، واثبات الأحكام النحوية ، وهو بهذه الخصوصية يأتي في المرتبة الثالثة من جهة تصنيف الأصول المعبرة عن الصناعة النحوية ، وهذا دليل على إدراكهم منزلته ومكانته بين الأصول النحوية.

تهدف الباحثة عن طريق هذه الدراسة إلى إثبات حجية الإجماع عند ابن مالك الأندلسي بوصفه دليلاً استدلالياً اعتمده في تحليل الخطاب النحوي فضلاً عن بيان طريقته المنهجية في التصريح بلفظ الإجماع وما اشتق منه ، أو ما رادف مدلوله ؛ ناهيك عن الوقوف عند أنواعه التي أخذت ثلاثة أشكال هي : (إجماع العرب ، وإجماع القراء ، وإجماع النحاة ) ومن اللافت للنظر أن ابن مالك قد وظف هذه الأنماط جميعاً في أثناء تحليلاته النحوية - وإن تفاوتت نسبة هذا التوظيف - فهو تارة يستدل بها لإثبات قاعدة نحوية ، وتارة أخرى يحتج بها للرد على مذهب نحوي ما ، أو ينقض بها الآراء التي لا توافق تفكيره النحوي ، وبذا فقد جسدت لنا تلك الأنماط حقيقة موقف ابن مالك من الإجماع بوصفه حجة قاطعة ، وكشفت عن طبيعة رؤيته الاستدلالية به ؛ ومن هنا ترفض هذه الدراسة رفضاً قاطعاً اتهام بعض النحويين من القدماء والمحدثين لابن مالك بمخالفته إجماع النحويين والخروج عنه تطبيقياً ؛ لكنها تعترف أنه وقع في وهم حينما ادخل بعض المسائل في دائرة الإجماع النحوي ، وهي ليست منه على ما هو موضح في متن البحث . هذا وقد تناولت الباحثة ذلك كله بطريقة وصفية تحليلية معتمدة على شواهد بينة ناصعة تؤكد الهدف المراد من هذا البحث ، والله الحمد من قبل ومن بعد.

## المطلب الأول : الإجماع مدخل نظري.

### أولاً : مفهوم الإجماع لغة واصطلاحاً : الإجماع لغة :

الإجماع في اللغة يعني العزم. وقد نقل هذا المعنى اللغويون القدامى كابن دريد (ت ٣٢١هـ) وغيره. جاء في كتابه (الجمهرة) "أجمعت الأمر إجماعاً إذا عزمت عليه"<sup>(١)</sup> وقد نقل ابن منظور (ت ٧١١هـ) هذا المعنى عن تقدمه من اللغويين، فقال: "الإجماع الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول: أجمعت الخروج وعلى الخروج، مثل أزمعت... والأمر مجمع عليه، ويقال أيضاً: أجمع أمرك ولا تدعه منتشرًا"<sup>(٢)</sup>.

وذكر الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) معنى آخر للإجماع وهو الاتفاق، فقال: "الجمع ضد التفريق، والإجماع الاتفاق"<sup>(٣)</sup>. ويبدو أنه أراد قيد المعنى اللزومي، إذ لا يتصور عزم الجماعة إلا بعد اتفاقهم على المعزوم عليه"<sup>(٤)</sup>. كما هو ظاهر في قوله تعالى: {فلما ذهبوا به واجمعوا أن يجعلوه في غيابت الجب} يوسف: ١٥

### الإجماع اصطلاحاً :

أما في الاصطلاح؛ فإن علماء العربية لم يضعوا لنا حداً للإجماع، على الرغم من أنهم أشاروا إلى أنواعه بالتفصيل وهي: إجماع العرب، وإجماع القراء، وإجماع النحاة، وقد حدد الأصوليون لإجماع بقولهم: إنه "اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) في عصر من العصور على حكم شرعي اجتهادي بعد وفاة الرسول عليه السلام"<sup>(٥)</sup> وهو عندهم من أدلة الأحكام الأربعة وهي: الكتاب، السنة، والإجماع، والفعل؛ فهو يأتي ثالثاً بعد الكتاب والسنة.<sup>(٦)</sup>

### ثانياً : الإجماع عند العلماء العرب :

#### أ- عند المتكلمين:

تناول المتكلمون الإجماع من جهة أهو حجه أو ليس بحجة؟، فاختلوا في ذلك فمنهم من أنكر كونه حجة، ومن هؤلاء النظام (ت ٢٢١هـ) إذ أنه "يجوز في رأيه أن يجتمع المسلمون كلهم على ضلال"<sup>(٧)</sup>. ومنهم من قال بحجية الإجماع ومن هؤلاء الغزالي (ت ٥٠٥هـ) الذي قال: "دليل تصور وجوده فقد وجدنا الأمة مجتمعته على أن الصلوات خمس، وإن صوم رمضان واجب.... فكما لا يمتنع اجتماعهم على الأكل والشرب لتوافق الدواعي فكذلك على اتباع الحق واتقاء النار"<sup>(٨)</sup>

#### ب- عند الأصوليين :

الإجماع في اصطلاح الأصوليين هو "اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) في عصر من العصور على حكم شرعي اجتهادي بعد وفاة الرسول عليه السلام"<sup>(٩)</sup> وهو عندهم أصل من أصول الفقه أجمع على حجيته جمهور الفقهاء، ويرونه دليلاً نقلياً يأتي بعد الكتاب أو السنة؛ لأن المرجع في المسائل التي لم يرد فيها نص

صريح من الكتاب والسنة هو اجتهاد علماء الأمة، فإذا نقل عنهم اجتهاد في إثبات حكم من الأحكام فلا معنى لإعادة البحث فيه. (١٠)

### ج- الإجماع عند النحاة العرب :

يعد الإجماع أحد أصول النحو التي يستدل بها، وهي السماع والقياس والإجماع، واستصحاب الحال. وقد أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) بأنواعه مستدلاً بها (١١). إلا أن الدكتورة خديجة الحديثي ذهبت إلى أن هذا الأصل غير واضح المعالم في كتابه، ورأت أن السبب في ذلك هو: " عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصوره واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه، حيث تشعبت الآراء، واختلفت المذاهب، واستقرت قواعد النحو وأصوله، وتبينت أدلة النحاة، وحججهم، وخاصة في زمن ابن جني، والأنباري، وابن الحاجب، وابن مالك، وأبي حيان، ومن جاء بعدهم " (١٢).

وممن عني بالإجماع الرماني (ت ٣٨٤هـ) الذي كان الإجماع عنده أصلاً مرعي الجانب لا تصح مخالفته (١٣) لكن النحوي الذي كان له أثر واضح في هذا الأصل هو ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إذ تميز عن سابقه بأنه أول عالم نحوي يعقد باباً خاصاً للإجماع في كتابه (الخصائص) (١٤). وليس هذا وحسب بل وضع شروطاً لحجية الإجماع، ذكرها الباحثة محمد إبراهيم خليفة بقوله: " الأول والثاني هما: عدم مخالفة المنصوص، والمقيس على المنصوص.... ووجوب أن يكون الإجماع منعقداً على ما فيه صنعة واستنباط، وأن يستند إلى السماع والقياس " (١٥). هذا من جهة ومن جهة أخرى أجاز مخالفة الإجماع لكن بشروط هي:

- ١- أن يكون رأي المخالف للإجماع مما يدعو إليه القياس
  - ٢- ألا يلوي بنص، ولا ينتهك حرمة الشرع
  - ٣- كل ذلك بعد إمعان النظر في جميع جوانب الحال .
- وإذا يخلو إلى سائح خاطره (١٦) وسبب جوازه الخروج عن الإجماع هو انه فرق بين الإجماع في الفقه الذي هو ملزم للفقهاء، وعلّة ذلك قول الرسول ((ص)): " أمّتي لا تجتمع على ضلال " وبين الإجماع في اللغة وهو غير ملزم (١٧).
- ولا ننسى انه كغيره من النحويين كان يستعمل الإجماع بأنواعه سلاحاً في الرد على كثير من النحويين (١٨).
- ومن النحاة الذين كانوا يستدلون بالإجماع أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، فقد احتج به في مواضع متعدّدة، وهذا ما نجده واضحاً في كتابيه (أسرار العربية، والإنصاف) (١٩)، بيد انه لم يذكر الإجماع في رسالتيه (لمع الأدلة) و(الإعراب في جدل الإعراب) حينما تكلم عن أدلة الصناعة النحوية حتى " كأنه أنكر أو قلل من شأنه " (٢٠). خلافاً للسيوطي (ت ٩١١هـ) إذ عد الإجماع أحد أصول النحو، وجعله ثانياً بعد السماع في كتابه (الاقتراح) (٢١).

المطلب الثاني : الإجماع عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) دراسة تطبيقية .

### أولاً: طريقة ابن مالك في التعبير عن الإجماع.

كان ابن مالك يشير إلى الإجماع بأنواعه المختلفة ، وإشارته هذه أما أن تكون بلفظ (إجماع) أو إحدى مفرداتها ، نحو قوله : (جميع العرب ، بإجماع ، مجمع عليه ، بإجماع القراء ، اجمع النحويون ، باتفاق ، واتفقوا ، و لا خلاف)

وقد يكون السياق دالاً على الإجماع ، ولا سيما في إشارته إلى إجماع العرب ، في مسألة ما ، اذ لا يذكر لفظة إجماع أو إحدى مرادفاتها ، بل يكتفي بلفظة العرب وهو يريد (كل أو جميع العرب ) والدليل على ذلك هو أن (أل) في لفظة العرب هي (أل) الجنسية التي تقيّد الشمول والاستغراق ، وعلامتها هو ان يصلح موضعها لفظة (كل)<sup>(٢٢)</sup> ويمكن إيضاح دلالة السياق على الاستدلال بالإجماع عن طريق المثالين الآتيين :

١- رفض ابن مالك نصب الاسم بعد (إذا) الفجائية على الاشتغال ؛ لان العرب ألزمت إذا هذه ألا يليها إلا جملة اسمية ، ولو نصبنا الاسم بعدها على الاشتغال ، نحو : (خرجتُ فإذاً زيداً يضربهُ عمروُ) للزمننا نصب الاسم تقديرَ فعلٍ مفسّرٍ بالفعل المذكور ، تقديره : " خرجتُ فإذاً يضربُ عمروُ زيداً " وهو مذهب أهل البصرة . وأهل الكوفة يقولون انه منصوب بالفعل المذكور<sup>(٢٣)</sup> . فكلا المذهبين يؤدّيان إلى وقوع جملة فعلية بعد (إذا) هذه ، وإن كان المذهب الكوفيُّ يكون فيه المفعولُ به مقدماً على الفعل . يقول ابن مالك : " ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد (إذا) المفاجأة نحو : (خرجتُ فإذاً زيداً يضربهُ عمروُ) ولا يجوز عندي في (زيد) وما وقع موقعه الا الرفع لان العرب ألزمت (إذا) هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب فقد استعمل مالم تستعمل العرب في نثر ولا نظم"<sup>(٢٤)</sup>

وقال في كتابه (شرح الكافية) : "فلو نصب الاسم المذكور بعد لكانت الجملة التي وليتها فعلية ، وذلك مخالف لاستعمال العرب"<sup>(٢٥)</sup> فلا شك في أن تعبير ابن مالك ( قد استعمل مالم تستعمل العرب في نثر ولا نظم ) ؛ وقوله : (ذلك مخالف لاستعمال العرب) تعبيران مشعران بإجماع العرب ؛ وان لم يصرح بذكر كلمة (اجمع ) أو إحدى مرادفاتها .

٢- ذهب البصريون إلى أن ( السين ) ليست جزءاً من ( سوف ) بل هي أصلٌ برأسها ،ومن حججهم أن مدة التسويف بهما ليست سواءً ، بل هي (سوف) اطول . فكانت كلُّ واحدةٍ منها أصلاً برأسها . (٢٦)

وقد رفض ابن مالك هذه الحجة قائلاً : " وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع ... وأما السماع فان العرب عبرت بـ(سيفعل ، وسوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحدٍ ، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ، فمن ذلك قوله تعالى : { وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما } [النساء : ١٤٦] ، وقوله تعالى { فأما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفصل } [النساء : ١٥٧] ، وقوله تعالى { كلا سيعلمون } [النبأ : ٤] ، { كلا سوف يعلمون } [التكاثر : ٣] ، ومنه قول الشاعر (٢٧)

وما حالة إلا سينصرف حالها إلى حالة اخرى وسوف تزول. " (٢٨)

### ثانيا : أنواع الإجماع عند ابن مالك :

#### ١- إجماع العرب :

المراد بإجماع العرب " اتفاقهم إلى النطق بشيء من كلامهم " (٢٩) . ولا شك في ان إجماع العرب حجة ؛ لأنه السماع المطرد الواجب الاتباع وان خالف القياس وقد نصّ على ذلك ابن جني بقوله : " واعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيءٍ ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ آخر ، فدع ماكنت عليه إلى ما هم عليه ... فان صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما اجمعوا عليه البتة " (٣٠) . ووافقه السيوطي قائلاً : " وإجماع العرب أيضا حجة " (٣١) .

وإذا كان الأمر كذلك لم يكن غريبا أن يشير ابن مالك إلى إجماع العرب في أكثر من موضع ، فهو قد يستدل بإجماعهم في بعض المسائل النحوية تارة ، وتارة أخرى يحتج بإجماعهم عند نقضه لآراء يراها بعيدة عن الصواب . ولتوضيح ذلك سأعرض بعض الأمثلة عن هاتين الحالتين .

#### أ- الاستدلال بإجماع العرب في الأحكام النوعية :

##### ١- صفة ظرف الزمان :

يجوز قيام ظرف الزمان مقام الفاعل ، إذا بني الفعل للمجهول ، ويشترط فيه ان يكون متصرفاً ، ومختصاً ، نحو : ( سير يوم الجمعة ) (٣٢) . وقد يوصف ، نحو : ( سير عليه وقتٌ طويلٌ ) . فإذا حذف الموصوف ، وهو ظرف الزمان ، فإن الصفة يختار فيها النصب ،



ويقبح رفعه ، وقد استدل ابن مالك على ذلك بإجماع العرب ، إذ يقول : " ويقبح عند جميع العرب ترك الظرفية في صفة (حين) حين حُذِف وأُقيمت مقامه ، نحو : ( سير قديماً وحديثاً ) ، فلو قلت : ( سير عليه وقتٌ قديمٌ أو حديثٌ ) لم يختلف في قبحه " (٣٣)

## ٢- عدم جواز الفصل بين الاسم العامل ومعموله بأجنبي :

لا يرفع افعال التفضيل اسماً ظاهراً ، فاعلامه ، إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه ، نحو (مررت برجل احسن منه أبوه) (٣٤) لكنه قد يرفع اسماً ظاهراً باطراد إذا ولي نفيماً أو شبه نفي ، وكان مرفوعه أجنبيّاً مفضلاً على نفسه باعتبارين ، ويصلح أن يقع فعلاً بمعناه موقعه ، وذلك نحو مسألة الكحل : ( ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ) فـ(الكحل) فاعل لـ(احسن) . ولا يجوز في هذه إلا جعل أفعال التفضيل ( احسن ) صفة لما قبلها ورافعة لما بعدها ، أي ( الكحل ) ، ولا يجوز جعله أيضاً خبراً لـ(الكحل)؛ لأن الضمير في (منه) واقع بعد الكحل ، وهو متعلق بـ(احسن) ولا يجوز الفصل بين افعال التفضيل و(من) بأجنبي لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه (٣٥) . يقول ابن مالك مستدلاً بإجماع العرب : " ان قاصد المعنى المفهوم من ( ما رأيت احداً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ) اما بأن تجعل افعال صفةً لما قبلها رافعة لما بعدها ، واما ان تجعله خبراً للكحل ، وهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب ، لاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين (افعل) و (من) مع كونهما بمنزلة المضاف إليه " (٣٦)

## ب- الاستدلال بإجماع العرب في مناقشاته النحوية :

### ١- عدم جواز وقوع الفعل بعد (إذا) الفجائية :

تأتي (إذا) للمفاجأة ، ولا يليها إلا جملة اسمية فرقا لها عن (إذا) الشرطية (٣٧) ، وقد ذكر ابن مالك أن سيبويه أجاز نصب الاسم بعدها على الاشتغال ، نحو قولنا : (دخلت الدار فإذا زيداً يضربهُ عمرو) حملاً لها على (أما) في نحو : (أما زيداً فيضربهُ عمرو) (٣٨) . وذكر الرضي أن من أجاز ذلك فإنه أجاز في حالة أن تسبق بجملة فعلية ، نحو المثال المذكور (٣٩) .

وقد رد ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه ، وذلك لأن (أما) يجوز ان يقع بعدها معمول فعل مفرغ او معمول فعل مقدر مفسّر ، أما (إذا) فإنه لم يسمع عن العرب إلا وقوع جملة اسمية بعدها . يقول ابن مالك : " ولا ينبغي ان تلحق (إذا) بـ(أما)؛ لأن (أما) وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيراً كقوله تعالى { فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا

تنهر } [الضحى: ٩-١٠]، وقد يليها معمول مقدر ، بعده مفسر مشغول ، كقراءة السلف<sup>(٤٠)</sup> : { وأما ثمود فهديناهم } [فصلت: ١٧]، ولم يل ( إذا فعل ظاهرٌ ولا معمول فعل ، انما يليها ابدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يافت إليه ولو كان سيويوه " <sup>(٤١)</sup> . وقد منع الرضي ذلك أيضا لإجماع العرب ، وهذا ما نصّ عليه حينما أوضح رأيه في هذا الباب قائلاً : " واما مع عدم السماع فالأصل منعه بناءً على الإجماع المذكور " <sup>(٤٢)</sup>

## ٢- كل رجل وضيئته :

من مواضع حذف الخبر وجوباً نحو قولنا : ( كل رجلٍ وضيئته ) ، وهو كلُّ مبتدأ يقع بعده (واو) هي نصٌّ في المعية ، والخبر المحذوف تقديره : (مقترنان) . وإذا لم تكن الواو تفيد المعية ، نحو : (زيدٌ وعمرٌ مجتمعان) لم يجز الحذف . وهذا مذهب البصريين<sup>(٤٣)</sup> .

"وذهب الكوفيون إلى أنّ ( وضيئته) خبر المبتدأ ، لأن (الواو) بمعنى (مع) فكأنك قلت (كلّ رجلٍ مع وضيئته) فإذا صرحت بـ(مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع (الواو) التي بمعناه "<sup>(٤٤)</sup> .

ولا يجوز في نحو: (ضيئته) النصب على أنّه مفعول به ؛ لأنه لم يسمع عن العرب النصب في نحو هذه العبارات ؛ وذلك لأن المفعول معه يجب أن يتقدمه فعلٌ أو شبهه ، نحو (سرت والطريق ، وأنا سائرٌ والطريق)<sup>(٤٥)</sup> .

وأجاز الصيمري<sup>(٤٦)</sup> النصب ولا يكون له ذلك إلا بتقدير الخبر قبل الواو بناءً على ما ذكر ، فيكون : (كلُّ رجلٍ مقروناً وضيئته)<sup>(٤٧)</sup> .

لكن ابن مالك رفض ما ذهب إليه الصيمري لعدم وروده من العرب ، يقول : " ومن ادّعى جواز النصب في نحو: (كلّ رجلٍ وضيئته) على تقدير : (كل رجلٍ كائن وضيئته) فقد ادّعى ما لم يقله عربيّ فلا التفات إليه " <sup>(٤٨)</sup>

## ٢- إجماع القراء :

المراد بإجماع القراء هو أن يقرأ الجمهور بقراءة واحدة<sup>(٤٩)</sup> وقد كان ابن مالك يشير إلى إجماع القراء لكن بصورة أقل من إجماع العرب ، وكان يشير إلى إجماعهم استدلالاً منه بها على الأحكام النحوية ، ولا سيما إذا ما علمنا أنّ إجماعهم حجة كما أن إجماع العرب حجة . وقد نصّ النحويون على أنّ القراءة سنةٌ واجبة الإتيان وهذا ما أثبتته ،

سيبويه والفراسي<sup>(٥٠)</sup> جاء في (الكتاب) : " القراءة لا تخالف ، لأن القراءة السنّة "<sup>(٥١)</sup> وإذا كانت القراءة حجة فلأن يكون إجماع القراء حجة أولى ، وفيما يلي أمثلة في استدلاله بإجماع القراء :

#### أ- دخول الفاء في خبر المبتدأ :

تدخل الفاء في خبر المبتدأ إذا تضمن ذلك المبتدأ معنى الشرط ، وذلك نحو ( الذي يأتيني فله درهم ) و ( كلّ رجل يأتيني فله درهم )<sup>(٥٢)</sup> . وهذا الدخول يكون جوازاً لا وجوباً ، " لأنها لم تلحقه ألاّ لشبهه بالجواب (\* ) ، فلم تساوه في لزوم لحاقها ، ليكون للأصل على الفرع مزية " <sup>(٥٣)</sup>

وقد استدل ابن مالك على هذا بإجماع القراء ؛ إذ يقول : " وقد خلا الخبر المشار إليه بإجماع القراء في قوله تعالى { والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون } [ الزمر: ٣٣ ] "<sup>(٥٤)</sup> .

#### ب- الاستثناء التام المنفي المنقطع :

إذا كان الاستثناء تاماً منفيّاً منقطعاً ، فإنّ المستثنى يجب فيه النصب لا غير عند جمهور العرب ؛ وذلك نحو : ( ما فيها احدٌ إلاّ حماراً ) وعند بني تميم يجوز الإتيان<sup>(٥٥)</sup> ، نحو : ( ما فيها احدٌ إلاّ حمارٌ ) . وقد استدل ابن مالك على النصب بإجماع القراء ، وهذا ما نص عليه بقوله : " ولذلك لم يختلف القراء في نصب ( ما لهم به من علمٍ إلاّ اتباع الظن ) [ النساء : ١٥٧ ] ؛ لأنه استثناء منقطع "<sup>(٥٦)</sup>

#### ت- إجماع النحاة :

المراد بإجماع النحاة هو : " إجماع نحاة البصرة والكوفة " <sup>(٥٧)</sup> ، يقول ابن جني : " اعلم ان اجماع البلدين انما يكون حجة إذا اعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص . فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليك " <sup>(٥٨)</sup> وإجماع النحاة حجة ، يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ) : " وقد اجتمع النحويون على أنّ هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على من خالفه منهم " <sup>(٥٩)</sup> . وقال الرماني : " فإن التزم هذا خالف جميع النحويين ، وكفى بذلك عيباً مخالفتهم جميع أهل الصناعة " <sup>(٦٠)</sup> وقال السيوطي : " وخلاف الإجماع مردود " <sup>(٦١)</sup>

وإذا كان إجماع النحاة حجة فإنّ ابن مالك كان كثيراً ما يشير إلى إجماع النحاة عند ذكر الاحكام النحوية ، وذلك نحو :

١- " اجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً " <sup>(٦٢)</sup>

٢- " ولا يؤكد فاعل (نعم وبئس) توكيدا معنوياً باتفاق " <sup>(٦٣)</sup>

٣- " فأما استعمال (مذ) في المكان فمجمع عليه " <sup>(٦٤)</sup>

وقد يستدل بإجماع النحاة في مناقشاته النحوية ؛ فيرد على النحويين آراءهم مستدلاً بإجماع النحاة . واستدلالة بإجماع النحاة يأخذ منحيين اثنين ، هما :

#### أ- ردوده على علماء العربية في ضوء الاحتجاج بإجماع النحاة :

قد يرد ابن مالك على النحويين، وذلك إذا رأى أن ذلك الرأي قد خرج عن إجماع النحاة، وقد علمنا أن إجماع النحاة حجة ، وهاك بعض الأمثلة من استدلاله بإجماع النحاة .

١- **حبّذا** : يذهب معظم النحويين إلى أن (حبّذا) التي تجري مجرى (نعم) في المدح فعلٌ ، و(ذا) فاعل<sup>(٦٥)</sup> . وذهب المبرد<sup>(٦٦)</sup> وابن السراج<sup>(٦٧)</sup> (ت ٣١٦ هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) إلى أنه اسم ، أي : أن تركيب الاسم (ذا) مع الفعل (حب) أزال فعليته ، لأن الاسم أقوى من الفعل<sup>(٦٨)</sup> . ويكون مبتدأ والمخصوص خبره، أو خبرا والمخصوص مبتدأ . وقد استدل ابن عصفور على اسمية (حبذا) بدخول حرف النداء (يا) عليه بكثرة ، إذ قال : " ان العرب قد تدخل عليه حرف النداء كثيرا ... وهذا هو اصح المذاهب في حبذا" <sup>(٦٩)</sup>

وقد ردّه ابن مالك مستدلاً بإجماع النحاة على جواز حذف المنادى ، وإبقاء حرف النداء ، بقوله : " وعكس ما ادعاه أولى بالصحة ، لأن دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا فمن ذلك قراءة<sup>(٧٠)</sup> الكسائي (أيا اسجدوا) وقال العلماء تقديره : (أيا هؤلاء اسجدوا) فكذلك يكون التقدير في حبذا : (يا قوم حبذا) ، ونحو ذلك ؛ فإن حذف المنادى وإبقاء حرف النداء يجوز بإجماع"<sup>(٧١)</sup>

#### ٢- كلّ التوكيدية :

ذهب الفراء<sup>(٧٢)</sup> (ت ٢٠٧) ، وتابعه الزمخشري<sup>(٧٣)</sup> (ت ٥٣٨ هـ) ، إلى أنّ (كلّ) في قراءة<sup>(٧٤)</sup> من قرأه بالنصب في قوله تعال { إنّنا كلّ فيها إنّ الله قد حكم بين العباد } [غافر : ٤٨] توكيد للضمير (نا).

وقد ردّهما ابن مالك لإجماع النحويين على أن (كل) التوكيدية من الألفاظ التي يجب إضافتها لفظاً ومعنى<sup>(٧٥)</sup> . وذهب إلى أن (كلا) حال ، والعامل فيه شبه الجملة (فيها) . يقول ابن مالك : " ومن الملازمة للإضافة معنى لا لفظاً (كل) غير الواقعة توكيداً ولا نعتاً فإن وقع توكيداً أو نعتاً كان مثل (كلا) في ملازمة الإضافة لفظاً ومعنى . فالتوكيد كقولك : (مررت بهم كلهم) . ، والنعت نحو : (زيدٌ رجلٌ كلُّ الرجلِ) أي الكامل الرجولية ، فلا يجوز أفراد (كل) في هذين الموضوعين .

وقد أجاز الفراء و الزمخشري الأفراد في التوكيد، وحمل على ذلك قراءة بعض القراء : (إِنَّا كَلَّمْنَا فِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ جُودٌ بَلْ يَكْفُرُونَ بِالْحَقِّ) ، ولا خلاف في منع أفراد المنعوت به . والصحيح عندي منع أفراد المؤكد به ؛ لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : مضاف ومفرد ، فالمفرد كـ (اجمع وجمعاء) ولا يجوز أن تضاف بإجماع ، والمضاف غير (كل) كـ (النفس والعين وكلا) ولا يجوز إفراده بإجماع" (٧٦)

٣- رأيت :

تدخل همزة الاستفهام على الفعل (رأيت) فيصير معناه (أخبرني) ، نحو قولنا : (أرأيت زيدا ما صنع؟) (جاء في البرهان : " وإذا دخلت على (رأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ؛ وصارت بمعنى (أخبرني) ، كقولك : (أرأيت زيدا ما صنع؟) في المعنى تعدى بحرف، وفي اللفظ تعدى بنفسه" (٧٧) ، ومن ذلك قوله تعالى : { أفأرأيت الذي كذب بآياتنا } [مريم: ٧٧]

وقد تتصل (كاف) الخطاب بهذا الفعل ، فإن اتصلت به " استغني بما يلحق الكاف من علامة التأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء ، وألزمت التاء ما يلزمها في خطاب المفرد المذكر ، ومنه قوله تعالى { قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله } [الانعام: ٤٠] ، ولو كان الخطاب لأثنين بهذا المعنى لقل : (أرأيكما) ، ولو كان لأنثى : (أرأيتك) ولو كان لإنثى فقل : (أرأيتك) فيلزم التاء الفتح ، ويلزم الكاف التحريك" (٧٨) وقد ذهب الفراء إلى أن التاء حرف خطاب ، والكاف في موضع رفع فاعل. (٧٩)

وهذا الذي ذهب إليه الفراء ردّه ابن مالك ؛ وذلك لأن التاء مجمع على فاعليتها في حال اتصالها بغير هذا الفعل . يقول ابن مالك : " لأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع ، يخالف ذلك ؛ فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل " (٨٠)

#### ٤- (مَنْ) لا تأتي نكرة غير موصوفة :

ذهب أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى أن (مَنْ) في الشطر الثاني من قول الشاعر :

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِ      وَنِعْمَ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

في موضع نصب على التمييز ، أي: أن (مَنْ) نكرة تامة غير موصوفة (٨١) . وهذا الذي ذهب إليه أبو عليّ ذكره ابن مالك في (شرح الكافية) من

دون اعتراض<sup>(٨٢)</sup> ، لكنه في (شرح التسهيل) رفضه ؛ لأن (مَنْ) لا تأتي نكرة تامة غير موصوفة بإجماع ، يقول ابن مالك : " إِنَّ الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتَّبٌ على كون (مَنْ) نكرة تامة غير موصوفة ، وذلك منتفٍ بإجماع في غير محل النزاع " (٨٣)

### ب-ردوده على النحويين من خلال القياس على إجماع النحاة :

وقد يردّ ابن مالك رأياً نحوياً قياساً على إجماع النحاة في مسألةٍ أخرى ، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

#### ١- أسماء أفعال :

ذهب بعض النحويين إلى إنّ أسماء الأفعال مبنية ؛ لمناسبتها الفعل المبني<sup>(٨٤)</sup> ، فـ( نزال وهيهات ) مبنيان ؛ لأنهما يشبهان (أنزل ، وبعد) المبنيين . وقد ضعّف ابن مالك هذا المذهب ؛ لأن هذه المناسبة أو المشابهة موجودة في المصادر الواقعة دعاءً أو الواقعة أمراً ، وهذه المصادر معربة بإجماع ، يقول ابن مالك : " ويزيده ضعفاً أنّ مثل هذه المناسبة موجودة في المصادر الواقعة (دعاءً) كـ(سقياك) فأثّره بمعنى (سقاها الله) وفي الواقعة أمراً ، كقوله تعالى : { فضرب الرقاب [محمد : ٤] ، فإنه بمعنى "اضربوا الرقاب" وهما معربان بإجماع " (٨٥)

#### ٢- أسماء الإشارة :

يذهب ابن مالك إلى أنّ لأسم الإشارة مرتبتين : بعيدة وقريبة قياساً على إجماع النحويين في أنّ للمنادى مرتبتين أيضاً<sup>(٨٦)</sup> وهذا ما نص عليه بقوله : " أن للنحويين في اسم الإشارة مذهبين : احدهما أن له مرتبتين بعيدة وقريبة ، والثاني أنّ له ثلاث مراتب . والاول هو الصحيح ، وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ويدل على صحته أربعة أوجه : احدهما : أنّ النحويين مجمعون على أنّ المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة ، ومرتبة للبعد ، وما هو في حكمه ، تستعمل فيها بقية الحروف . والمشار إليه شبيه بالمنادى فليقتصر فيه على مرتبتين الحاقاً للنظير بالنظير " (٨٧)

#### ٣- الألف واللام :

يذهب الكوفيون إلى أنّ الألف واللام يقومان عوضاً عن الضمير في مسألة من مسائل الصفة المشبهة ، وذلك بتتوين الصفة المشبهة ورفع

معمولها ، وذلك نحو قولنا : ( مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ) ، وأصله : ( مررتُ برجلٍ حسنٍ وجههُ )<sup>(٨٨)</sup> . ونسب ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) إلى البصريين أنّ الألف واللام ليست عوضاً عن الضمير ، وأنّ الضمير حذف لفهم المعنى<sup>(٨٩)</sup> . وقد منع بعض المتأخرين التعويض أيضاً<sup>(٩٠)</sup> .

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه الكوفيون قياساً على أنّه يجوز ان يغني حرف التعريف عن الضمير في نحو قولنا : ( مررتُ برجلٍ فأكرمْتُ الرجل ) بإجماع النحاة . إذ يقول : " لما كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو : ( مررتُ برجلٍ فأكرمْتُ الرجل ) جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول " <sup>(٩١)</sup>

٤- إعراب (إياك) في نحو (رأيتك إياك) :

ذهب البصريون إلى أنّ ضمير النصب المنفصل (إياك) يعرب بدلاً إذا وقع بعد ضمير النصب المتصل ، نحو : (رأيتك إياك) وذهب الكوفيون إلى أنّه توكيد . وصحح ابن مالك المذهب الكوفي قياساً على إجماع النحاة بإعراب ضمير الرفع المنفصل توكيداً إذا وقع بعد ضمير الرفع المتصل ، نحو : ( فعلت أنت ) . يقول ابن مالك : " وقولهم عندي أصح من قول البصريين ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل : في نحو : ( رأيتك إياك ) ، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل ، في نحو : ( فعلت أنت ) ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ليجري المتناسبان مجرى واحداً " <sup>(٩٢)</sup>

### وهم ابن مالك :

قد يقع ابن مالك في بعض الأحيان في الوهم ، وذلك حينما يشير إلى إجماع النحويين في مسألة نحوية ، لكن إذا رجعنا إلى مصادر أخرى نجد أنّ المسألة غير مجمع عليها ، ومن ذلك مثلاً :

#### ١- توسط الخبر بين ليس واسمها :

ذكر ابن مالك أنّ النحاة أجمعوا على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها أي : توسطه بين (ليس) والاسم<sup>(٩٣)</sup> . وقد سبقه في ذلك أبو عليّ الفارسي<sup>(٩٤)</sup> . وابن السيد البطليوسي<sup>(٩٥)</sup> (ت ٥٢١ هـ) لكن الصحيح هو أنّه ليس هناك إجماع بين النحويين في هذا الشأن فقد ذكر أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ)<sup>(٩٦)</sup> وابن هشام (ت ٧٦١ هـ)<sup>(٩٧)</sup> وابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)<sup>(٩٨)</sup> والأشموني (ت ٩٢٩ هـ)<sup>(٩٩)</sup> إنّ هناك خلافاً بهذا الشأن ؛ وإنّ من ذكر هذا الخلاف هو ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) في كتابه (الإرشاد في النحو) . إنّ منع المخالفون توسط الخبر بين (ليس واسمها) تشبيهاً لـ (ليس)

بـ(ما) النافية . وممن ذهب من المتأخرين إلى هذا ابن معط (ت ٦٢٨هـ) حيث منع التوسيط في ألفيته (١٠٠) .

وقد نسب السيوطي هذا المنع إلى الكوفيين (١٠١) ، وليس بصحيح ؛ لأنّ الفراء نصّ على جواز التوسيط بقوله في الآية الكريمة { ليس البرّ أن تولّوا وجوهكم ... } [البقرة : ١٧٧] : " إن شئت رفعت (البرّ) وجعلت (أن تولّوا) في موضع نصب ، وإن شئت نصبت وجعلت (أن تولّوا) في موضع الرفع " (١٠٢)

## ٢- أصل : (سف ، وسو ، سي)

ذكر ابن مالك أنّ النحويين اتفقوا على أنّ أصل (سف ، وسو ، وسي) هو (سوف) ؛ إذ قال : (( واتفقوا [أي النحاة] (١٠٣) على أنّ أصل : (سف ، وسو ، وسي ، سوف) (١٠٤) . والصحيح أنّ هذه روايات تفرد بها بعض الكوفيين ، واستدلّوا بها على أنّ (السين) بعضٌ من (سوف) كما إنّ (سف ، سو ، سي) بعضٌ من (سوف) أيضاً . أما البصريون فلا يقرون بهذه الروايات ويذهبون إلى أنّ (السين) أصلٌ برأسها . يقول ابو البركات الأنباري : " إنّ هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجة " (١٠٥)

## ابن مالك والخروج عن الإجماع :

اشتهر عن ابن مالك انه كثير الخروج عن إجماع النحويين ، وقد اتهمه بذلك بعض القدماء وبعض المحدثين فمن القدماء أبو حيان ، ومن المحدثين الدكتور محمد خير الطواني صاحب كتاب (أصول النحو العربي) ؛ والدكتور المختار احمد ديرة صاحب كتاب (دراسة في النحو الكوفي) . والصحيح أنّ ابن مالك لم يخرج عن إجماع النحويين ابداً ، ولو في مسألة واحدة ، وهذا ما تبين لي لدى رجوعي إلى معظم مؤلفاته المشهورة ، ك (التسهيل وشرحه) ، و (شرح الكافية الشافية) ، و (شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ) ، و (شواهد التوضيح والتصحيح) .

فأبو حيان اتهم ابن مالك (١٠٦) بأنه خرج عن إجماع النحويين في قوله في ألفيته :

وما بالآ أو بآئما انحصر آخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

لأنه يرى أنّ ابن مالك أجاز بقوله هذا تقدّم الفاعل ، أو المفعول المحصور بـ (إلا وانما) وأنّه خالف في ذلك إجماع النحويين ؛ إذ يجب تأخير المحصور بـ (إنما) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً لمنع الالتباس ، لأنّ



المحصور بـ (إنما) لا يعرف إلا بتأخيره ، خلافا للمحصور بـ (إلا) الذي يعرف بكونه واقعا بعد (إلا)

لذلك حمل بعضهم تجويز ابن مالك تقديم المحصور في قوله المتقدم على جوازه في (إلا) دون (إنما) وبذلك يكون ابن مالك خارجا عن إجماع النحويين (١٠٧)

أما الدكتور الحلواني والدكتور المختار اللذان اتهما ابن مالك أيضا ، فأنهما لم يوردا ولو مثالا واحدا على ما زعماه ، فقد اكتفى الاول بهذا النص : " ويبقى هذا الاستدلال من الأمور الضعيفة التي لم يتمسك بها النحاة كثيرا ، خاصة المتقدمين منهم ، والنحاة انفسهم قد خرجوا على هذا غير مرة ، لا سيما ابن مالك " (١٠٨) وأما الثاني فقد نقل هذا النص نقلاً كاملاً من دون ان يورد مثالا واحدا يدل على صحة هذا الاتهام (١٠٩)

لكن الصحيح أن ابن مالك قد يخرج في بعض الأحيان عن رأي الاكثرية من النحاة فيتابع نحويًا واحداً أو اثنين أو اكثر بقايل في مسألة ما ؛ ولاسيما إذا كانت الشواهد كثيرة في تلك المسألة . فمن ذلك .

١- ذهابه إلى جواز وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظاً لا معنى (١١٠) ، نحو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه " (١١١) وأكثر النحويين لا يجيزون ذلك ويخصّونه بالشعر (١١٢) إلا الفراء فقد أجاز ذلك (١١٣)

يقول ابن مالك : " والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء . وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ، كقول نهشل بن ضمرة :

يا فارس الحيّ يوم الروع قد علموا ومُذره الخصم لا نكساً ولا ورعاً

ومدرك التبل في الأعداء يطلبه وما يُشأ عنده من تبلهم منَعاً " (١١٤)

٢- ذهابه إلى جواز اتصال المتقدم بضمير يعود على المفعول المتأخر ، نحو : (ضربت غلامه زيدا) . وهذا ما منعه أكثر النحويين ، وأجازه عدد من النحويين قبل ابن مالك ، مثل الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) (١١٥) ، وابن جني (١١٦) . يقول ابن مالك : " ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرا عائدا على المنصوب ، نحو : (ضرب غلامه زيدا) ، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء " (١١٧)

ويبدو أن الذي غرّ من زعم بخروج ابن مالك عن (إجماع النحاة) هو ابن مالك نفسه ؛ فقد كان ابن مالك يصرح بمخالفته للنحويين في كتابه (شواهد التوضيح) . وهو لا يقصد بـ (النحويين) إلا اصحابه البصريين .

فعن جواز حذف (الفاء) من جواب الشرط اذا كان الجواب جملةً اسمية ،  
يقول ابن مالك : " وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة ،  
وليس مخصوصاً بها ، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره " <sup>(١١٨)</sup>  
وبعد الاستقراء ، والتصحيح نجد أن هذا مذهب كوفي . <sup>(١١٩)</sup>

وكذلك الأمر في جواز العطف على ضمير الرفع المتصل غير  
المفصول بتوكيد أو غيره . يقول ابن مالك : " وهو مما لا يجيزه  
النحويون في النثر إلا على ضعف ، ويزعمون أن بابه الشعر ،  
والصحيح جوازه نثراً ونظماً " <sup>(١٢٠)</sup> . ومما استشهد به ابن مالك  
<sup>(١٢١)</sup> قول الإمام علي(ع) : ( كنت أسمع الرسول (ص) يقول : كنت  
وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر  
وعمر <sup>(١٢٢)</sup> . وهذا الذي أجازة ابن مالك أجازة قبله الكوفيون <sup>(١٢٣)</sup> .

١. جمهرة اللغة : ١٠٣/٢ ، وينظر : معجم مقاييس اللغة : ٤٧٩-٤٨٠ ، وتهذيب اللغة ٣٦٦/٢ ، وتاج اللغة وصحاح العربية : ١١٩٨/٣ .
٢. لسان العرب : ٥٧/٤ .
٣. القاموس المحيط : ١٤-١٥/٣ .
٤. الإجماع في النحو العربي (رسالة ماجستير) : ٧ .
٥. أصول الفقه الإسلامي ١١١-١١٢ .
٦. ينظر : أصول الفقه : ٦٣-٦٤ ، وأصول الفقه الإسلامي ٤٠١ .
٧. تاريخ الفلسفة في الإسلام : ١٦ .
٨. المستصفي : ١٧٣/١ .
٩. أصول الفقه الإسلامي : ٢١١-١١٢ .
١٠. ينظر : أصول الفقه : ١٨٥ ، والوجيز في أصول الفقه : ١٨٢ .
١١. ينظر : الكتاب : ٩٥/١ - ١٤٤ - ٣٣٤ ، ١٤٦/٢ .
١٢. الشاهد وأصول النحو : ٤٤١-٤٤٥ .
١٣. ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : ٢٧٧ .
١٤. ينظر : الخصائص ٨٩/١ .
١٥. أصول النحو في الخصائص : (رسالة ماجستير) ٢٠٩ ، وينظر : الخصائص ٨٩/١ .
١٦. ينظر : أصول النحو في الخصائص : ٢٢٣ ، و الخصائص : ٨٩/١ .
١٧. ينظر : الخصائص : ١٨٩/١ \_ ١٩٠ .
١٨. ينظر : المصدر نفسه : ١٠٠/١ ، ٢ ، ٣٧٩-٣٧٨ / ٢ ، ٣٨٢/٢ \_ ٣٨٣ .
١٩. ينظر : أسرار العربية : ٤٦ ، والإنصاف في مسائل : ٢٥٢/١ ، ٢٤٩ .
٢٠. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ١٧٩ .
٢١. ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٥ .
٢٢. ينظر : شرح ابن عقيل ١٧٨/١ .
٢٣. ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢/١ .
٢٤. شرح التسهيل : ٧٠/١ - ٧١ .
٢٥. شرح الكافية الشافية : ٣٧٥/١ .
٢٦. ينظر : الإنصاف : ٦٤٧/٢ ، وشرح التسهيل : ٣٢/١ .
٢٧. البيت قائله مجهول ، وقد ورد هذا الشاهد في : الجني الداني : ٦٠ .
٢٨. شرح التسهيل : ٣٢/١ .
٢٩. أصول النحو في الخصائص : ٢٠٤ .
٣٠. الخصائص : ١٢٦/١ ، ١٢٥ .
٣١. الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٦ .
٣٢. ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٢٤ ، وشرح ابن عقيل : ١٨٨/٢ .
٣٣. شرح التسهيل : ١٣٢/٢ .
٣٤. ينظر : الكتاب : ٣٤/٢ ، وشرح شذور الذهب : ١٨٨/٢ .
٣٥. ينظر : شرح التصريح : ١٠٤/٢ ، وهمع الهوامع مع ٧٣/٣ ، وشرح الأشموني : ٣١١/٢ .
٣٦. شرح التسهيل : ٣٩٦/٢ .
٣٧. ينظر : شرح الرضي ، ٤٦٨/٣ ، وشرح ابن الناظم : ٣٤٨ .

٣٨. ينظر الكتاب : ٩٥/١ ، وشرح التسهيل : ٧١/٢ .
٣٩. ينظر : شرح الرضي : ٤٥٦/١
٤٠. قرأ جمهور القراء (ثمود) بضم الدال على انه مرفوع بالابتداء ، وقرأه الحسن البصري (ت ١١٠هـ) بنصب الدال وبلا تنوين على أن ناصبه فعل مضمّر يفسره الفعل المذكور ، ينظر : النشر في القراءات العشر ٢/٢٤٤-٤٤٣ .
٤١. شرح التسهيل : ٧١/٢
٤٢. شرح الرضي : ٤٥٧/١
٤٣. ينظر : شرح الرضي : ٢٨٢/١ ، وشرح ابن ناظم : ٨٨
٤٤. شرح الرضي : ٢٨٢/١
٤٥. ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٦٨ ، وشرح ابن عقيل : ٥٩١/١
٤٦. ينظر : شرح جمل الزجاجي ، ٢/٤٦٦
٤٧. ينظر شرح الرضي : ٥٢٥/١
٤٨. شرح التسهيل : ١/٣٢٤
٤٩. ينظر : أصول النحو في الخصائص : ٢٠٩
٥٠. ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ١/٢٩
٥١. الكتاب : ١٤٨/١
٥٢. ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٢١/١-٣٢٥ ، والمفصل : ٢٧ ، وشرح الوافية نظم الكافية ، ١٧٨

(\* ) أي : لشبه خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط بجواب الشرط .

٥٣. شرح التسهيل : ٣١٣/١
٥٤. المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
٥٥. ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢/٢٧٢ ، وشرح ابن عقيل : ١/٦٠٠
٥٦. شرح الكافية الشافية : ٣١٥/١
٥٧. الاقتراح في علم أصول النحو : ٨٣
٥٨. الخصائص : ١/١٩٠
٥٩. المقتضب : ٢/١٧٣
٦٠. الرماني النحوي : ٢٧٧
٦١. الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٨
٦٢. شرح التسهيل : ٢/٣٠٢
٦٣. المصدر نفسه : ٢/٣٤٢
٦٤. المصدر نفسه : ١/٣٠
٦٥. ينظر : شرح ابن الناظم : ٣٣٩ ، وشرح ابن عقيل : ٣/١٧٠
٦٦. ينظر : المقتضب : ٢/١٤٥
٦٧. ينظر : الأصول في النحو : ١/١١٥
٦٨. ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/٦٢٣
٦٩. المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
٧٠. قرأ الكسائي بتخفيف اللام ( ألا ) في حين قرأها جمهور القراء بالتشديد [ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ] (النمل : ٢٥) ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٢٥-٢٢٦
٧١. شرح التسهيل : ٢/٣٥٧

٧٢. ينظر : معاني القرآن : ١٠/٣
٧٣. ينظر : الكشاف : ٤٣٠/٣
٧٤. وهي قراءة ابن السميع ، وعيسى بن عمر ، ينظر : البحر المحيط : ٤٦٩/٧
٧٥. ينظر : شرح ابن الناظم : ٣٥٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢٠٨/٢
٧٦. شرح التسهيل : ١١٠/٣ ، وينظر : المصدر نفسه : ١٥٥/٣
٧٧. البرهان في علوم القرآن : ١١٠/٤ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٩٨/٢ ، وشرح الرضي ١٦٣/٤
٧٨. شرح التسهيل : ٢٤٠/١ ، وينظر : شرح الرضي : ١٦٣/٤٠
٧٩. ينظر : معاني القرآن : ٣١٣/١
٨٠. شرح التسهيل : ٢٤٠/١
٨١. ينظر : شرح التسهيل : ٢١٣/١ ، ٣٤٤/٢ ، وشرح الرضي : ٢٥٢/٤
٨٢. ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٩٧/١
٨٣. شرح التسهيل : ٣٤٤/٢ ، وينظر : المصدر نفسه : ٢١٣/١
٨٤. ينظر : الغرة المخفية : ٥٠١/٢ ، وشرح الرضي : ٨٣/٣
٨٥. شرح التسهيل : ٤٢/١-٤٣
٨٦. ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٥٥/٢
٨٧. شرح التسهيل : ٢٣٦/١
٨٨. ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٨٤/١ ، وشرح التسهيل : ٢٥٤/١
٨٩. ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٨٤/١
٩٠. ينظر : شرح التسهيل : ٢٥٥/١
٩١. المصدر نفسه : ٢٥٤/١
٩٢. المصدر نفسه : ١٦٧/٣ ، وينظر : ١٩٢/٣
٩٣. ينظر : شرح التسهيل : ٣٣١/١
٩٤. ينظر : المسائل الحلبيات : ٣٨٠
٩٥. ينظر : الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ١٦٠
٩٦. ينظر ارتشاف الضرب : ١١٧١/٣
٩٧. ينظر : أوضح المسالك : ٢٤٢/١
٩٨. ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٧٣/١
٩٩. ينظر : شرح الأشموني : ٢٣١/١
١٠٠. ينظر : الغرة المخفية : ٤٢١/٢
١٠١. ينظر : همع الهوامع : ٣٧٢/١
١٠٢. معاني القرآن : ١٠٣/١
١٠٣. زيادة من الباحث يقتضيها السياق.
١٠٤. ينظر : الإنصاف : ٦٤٧/٢ ، و الجني الداني ٤٣١
١٠٥. شرح التسهيل : ٣٠/١
١٠٦. ينظر : منهج السالك : ١١٠
١٠٧. ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٩٢/١
١٠٨. أصول النحو العربي : ١٢٨
١٠٩. ينظر : دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء : ١٩٥-١٩٦
١١٠. ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٧

١١١. ينظر: صحيح البخاري : ١٦/١
١١٢. ينظر: الغرة المخفية : ١٥٦/١ ، ومغني اللبيب : ٩٠٨/٢
١١٣. ينظر: معاني القرآن : ٢٧٦/٢
١١٤. شواهد التوضيح : ٦٧
١١٥. ينظر: شرح الرضي : ١٨٨/١
١١٦. ينظر: الخصائص : ٢٩٥/١
١١٧. شرح التسهيل : ٦٦/١
١١٨. شواهد التوضيح : ١٩٢
١١٩. ينظر: شرح الرضي : ١١١/٤
١٢٠. شواهد التوضيح : ١٧٣
١٢١. ينظر: شواهد التوضيح : ٧٢
١٢٢. ينظر: صحيح البخاري : ١٢/٥
١٢٣. ينظر: شرح الرضي : ٣٣٤/٣ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٤ ، وحاشية الصبان : ١٦٨/٣ -
- ١٦٩

## المصادر :

- ١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي المشهور بالبناء (ت ١١١٧هـ) حققه وقدم له : د. شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧.
- ٢- الإجماع في النحو العربي : رياض كريم عبد الله البديري ، رسالة ماجستير كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٠م .
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة : الدكتور . رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ٤- أسرار العربية (د.ط) : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٩٥٧م .
- ٥- أصول الفقه : محيي الدين إسماعيل ، (د.ط) مطبعة الساحل ، الرباط ، ١٣٩٩هـ .
- ٦- أصول الفقه الإسلامي : بدران أبو العينين بدران ، (د.ط) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٧- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق : الدكتور . عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ٨- أصول النحو في الخصائص لأبن جني : محمد إبراهيم محمد خليفة ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٩- أصول النحو العربي : الدكتور . محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين اللاذقية ، حلب ، ١٩٧٩ .
- ١٠- الاقتراح في علم أصول النحو : أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د.ط) ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١م .
- ١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د.ط) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ت) .
- ١٣- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- ١٤- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
- ١٥- تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، (د.ط) ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، (د.ت) .
- ١٦- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور ، ترجمة : عبد الهادي أبو ريدة ، (د.ط) ، مطبعة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٣٨م .
- ١٧- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) تحقيق : عبد الكريم الغرباوي ، ومحمد علي النجار ، (د.ط) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، (د.ت) .
- ١٨- جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن حسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- ١٩- الجني الداني في حروف المعاني : أبو علي الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق : طه محسن ، الطبعة الأولى ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٧٦م .
- ٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق : محمود بن الجميل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .
- ٢١- الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، (د.ط) ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- ٢٢- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق : عبد الكريم سعودي ، (الطبعة الأولى) ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٩م .
- ٢٣- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد علي النجار الطبعة الثانية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة (د.ت) .
- ٢٤- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرءاء : الدكتور . المختار احمد ديرة ، الطبعة الثانية ، دار قتيبة للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣م .
- ٢٥- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : الدكتور . مازن المبارك ، الطبعة الأولى ، مطبعة دمشق ، ١٩٦٣م .
- ٢٦- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة . خديجة الحديثي ، (د.ط) ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .
- ٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة عشرة ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- ٢٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٢٩هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- ٢٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ٣٠- شرح التسهيل : أبو محمد محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- ٣١- شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور . صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- ٣٢- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- ٣٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د.ط) ، دار الطلائع للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- ٣٤- شرح الكافية الشافية : أبو محمد محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق علي معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ٣٥- شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : الدكتور . موسى بناي العلي ، (د.ط) ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٨٠م .



- ٣٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : أبو محمد محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : الدكتور. طه محسن ، (د.ط) ، العراق \_ ١٩٨٥م .
- ٣٧- صحيح البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٣٨- الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية : أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- ٣٩- القاموس المحيط : أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، الطبعة الرابعة ، مطبعة دار المأمون ، مصر ، ١٩٣٨م .
- ٤٠- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- ٤١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق مهدي ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- ٤٢- لسان العرب : أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- ٤٣- المسائل الحلييات : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تقديم وتحقيق : الدكتور . حسن هندائي ، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٧ .
- ٤٤- مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري : كريم سلمان الحمد ، رسالة ماجستير ، دار كلية العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠م .
- ٤٥- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن عبد الله الفراء (ت ٢٠٠٧) تحقيق : أحمد يوسف نجاتي وآخرين ، دار السرور (د.م) (د.ت) .
- ٤٦- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ) . شرح وتحقيق : الدكتور. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ، دار الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- ٤٧- معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق وضبط : الأستاذ . عبد السلام محمد هارون ، (د.ط) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٦٨هـ .
- ٤٨- المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن محمد الزمخشري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د.ط) ، مطبعة حجازي ، القاهرة (د.ت) .
- ٤٩- المقتصد في شرح الإيضاح : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق : الدكتور . كاظم بحر المرجان ، الطبعة الأولى ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م .
- ٥٠- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، (د.ط) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- ٥١- مغني اللبيب عن كتب الاعراب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، وراجع سعيد الأفغاني ، مؤسسة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، (د.ت) .
- ٥٢- منهج السالك في كلام العرب على ألفية ابن مالك : أبو حيان تحقيق : سدني كلايزر ، الجمعية الأمريكية الشرقية ، ١٩٤٧م .
- ٥٣- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : الدكتور . حسن خميس الملح ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١م .

- ٥٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
- ٥٥- الوجيز في أصول الفقه :الدكتور . عبد الكريم زيدان ، الطبعة الثانية ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٦٤ م .